ابن عباس: ((إنَّ هذه الآية من آخر ما نزل، ولم ينسخها شيءٌ))[(١)].

والصحيح أنَّ على القاتل حقوقًا ثلاثة: حقًّا لله، وحقًّا للورثة، وحقًّا للقتيل..

فحق الله يسقط بالتوبة.

وحق الورثة يسقط بالاستيفاء في الدُّنيا أو العفو.

وأمَّا حق القتيل؛ فلا يسقط حتى يجتمع بقاتله يوم القيامة، ويأتي رأسه في يده، ويقول: يا رب! سل هذا فيمَ قتلني؟

[معنى الأسف والانتقام]

وأمَّا قوله: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا .. ﴾ إلخ؛ فالأسَفُ يستعمل بمعنى شدة الحزن، وبمعنى شدة الغضب والسخط، وهو المراد في الآية.

والانتقام: المجازاة بالعقوبة، مأخوذ من النقمة، وهي شدة الكراهة والسخط.

[إثبات صفتي: الإتيان، والمجيء]

(وَقوله: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [البقرة:٢١٠]، ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام:١٥٨]، ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا

---

(١) رواه البخاري (٤٧٦٣)، ومسلم (٣٠٢٣). وانظر إن شئت كتاب ((تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة)) (١/٢٥٩-٢٦٤) للدكتور عبدالعزيز الحميدي، ففيه مبحث لطيف عن هذه المسألة.

صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر:٢١-٢٢]، ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾ ﴾ [الفرقان:٢٥]).

قوله: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ ... ﴾ في هذه الآيات إثبات صفتين من صفات الفعل له سبحانه، وهما صفتا الإتيان والمجيء، والذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة الإيمان بذلك على حقيقته، والابتعاد عن التأويل الذي هو في الحقيقة إلحادٌ وتعطيل.

ولعلَّ من المناسب أن ننقل إلى القارئ هنا ما كتبه حامل لواء التجهُّم والتعطيل في هذا العصر، وهو المدعو بزاهد الكوثري(١)؛ قال في حاشيته على كتاب ((الأسماء والصفات)) للبيهقي(٢) ما نصه: ((قال الزمخشري(٣) ما معناه: إنَّ الله يأتي بعذابٍ في الغمام الذي يُنْتَظَرُ منه الرحمة، فيكون مجيء العذاب من حيث تُنتظر الرحمة أفظع وأهول. وقال إمام الحرمين في معنى الباء كما سبق. وقال الفخر الرازي: أن يأتيهم أمر الله)).اهـ

فأنت ترى من نقل هذا الرجل عن أسلافه في التعطيل مدى اضطرابهم في التخريج والتأويل.

---

(١) هو محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري، جركسي الأصل، فقيه حنفي متعصب، جهمي المعتقد، حاقد على أهل السُّنَّة، كتبه تطفح بسبهم وشتمهم، ولد سنة (١٢٩٦هـ)، وتوفي سنة (١٣٧١هـ).

(٢) (ص: ٥٦٣).

(٣) هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، مفسِّر، لغويٌّ، معتزليٌّ، صاحب ((الكشاف)) في التفسير، و((الفائق)) في غريب الحديث، توفي سنة (٥٣٨هـ).

على أنَّ الآيات صريحة في بابها، لا تقبل شيئًا من تلك التأويلات.

فالآية الأولى تتوعَّد هؤلاء المصِرِّين على كفرهم وعنادهم واتباعهم للشيطان بأنَّهم ما ينتظرون إلا أن يأتيهم الله عزَّ وجلَّ في ظلَلٍ من الغمام لفصل القضاء بينهم، وذلك يوم القيامة، ولهذا قال بعد ذلك: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾.

والآية الثانية أشد صراحة؛ إذ لا يمكن تأويل الإتيان فيها بأنَّه إتيان الأمر أو العذاب؛ لأنَّه ردَّد فيها بين إتيان الملائكة وإتيان الرب، وإتيان بعض آيات الرب سبحانه.

وقوله في الآية التي بعدها: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ لا يمكن حملها على مجيء العذاب؛ لأنَّ المراد مجيئه سبحانه يوم القيامة لفصل القضاء، والملائكة صفوف؛ إجلالًا وتعظيمًا له، وعند مجيئه تنشق السماء بالغمام؛ كما أفادته الآية الأخيرة.

وهو سبحانه يجيء ويأتي وينزل ويدنو وهو فوق عرشه بائن من خلقه.

فهذه كلها أفعال له سبحانه على الحقيقة، ودعوى المجاز تعطيلٌ له عن فعله، واعتقادُ أنَّ ذلك المجيء والإتيان من جنس مجيء المخلوقين وإتيانهم نزوعٌ إلى التشبيه يفضي إلى الإنكار والتعطيل.

[إثبات صفة الوجه]

(وَقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن:٢٧]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]).

قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ إلخ، تضمَّنت هاتان الآيتان إثبات صفة

الوجه لله عزَّ وجلَّ.

والنصوص في إثبات الوجه من الكتاب والسنة لا تُحصى كثرةً، وكلها تنفي تأويل المعطِّلة الذين يفسرون الوجه بالجهة أو الثواب أو الذات، والذي عليه أهل الحق أنَّ الوجه صفةٌ غيرُ الذات، ولا يقتضي إثباته كونه تعالى مركبًا من أعضاء، كما يقوله المجسِّمة، بل هو صفة لله على ما يليق به، فلا يشبه وجهًا ولا يشبهه وجه.

واستدلَّت المعطِّلة بهاتين الآيتين على أنَّ المراد بالوجه الذات؛ إذ لا خصوص للوجه في البقاء وعدم الهلاك.

ونحن نعارض هذا الاستدلال بأنَّه لو لم يكن لله عزَّ وجلَّ وجهٌ على الحقيقة لما جاء استعمال هذا اللفظ في معنى الذات؛ فإنَّ اللفظ الموضوع لمعنى لا يمكن أن يستعمل في معنى آخر إلا إذا كان المعنى الأصلي ثابتًا للموصوف، حتى يمكن للذهن أن ينتقل من الملزوم إلى لازمه.

على أنَّه يمكن دفع مجازهم بطريق آخر؛ فيقال: إنَّه أسند البقاء إلى الوجه، ويلزم منه بقاء الذات؛ بدلًا من أن يقال: أطلق الوجه وأراد الذات.

وقد ذكر البيهقي نقلًا عن الخطابي أنَّه تعالى لما أضاف الوجه إلى الذات، وأضاف النعت إلى الوجه، فقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾؛ دلَّ على أنَّ ذكر الوجه [ليس بصلة] [1]، وأنَّ قوله: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ صفةٌ للوجه، والوجه صفةٌ للذَّات.

---

(١) كذا في المطبوع، والصواب: [ليس بصفة].

وكيف يمكن تأويل الوجه بالذات أو بغيرها في مثل قوله عليه السلام في حديث الطائف: «أعوذُ بنورِ وجهِكَ الذي أشرقتْ له الظُّلُمات...» إلخ[1]، وقوله فيما رواه أبو موسى الأشعري: «حجابه النور أو النَّار، لو كشفه لأحرقت سُبُحَات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[2]؟!

[إثبات صفة اليدين]

(وَقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة:٦٤])

قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ إلخ؛ تضمَّنَتْ هاتان الآيتان إثبات اليدين صفة حقيقية له سبحانه على ما يليق به، فهو في الآية الأولى يوبخ إبليس على امتناعه عن السجود لآدم الذي خلقه بيديه.

ولا يمكن حمل اليدين هنا على القدرة؛ فإنَّ الأشياء جميعًا - حتى إبليس - خلقها الله بقدرته، فلا يبقى لآدم خصوصية يتميز بها.

وفي حديث عبد الله بن عمرو[3]: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ خلق ثلاثة أشياء

---

(١) رواه ابن عدي (٦/١١١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٩/١٥٢). من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما.

قال ابن عدي: (لم نسمع أن أحداً حدث بهذا الحديث غير أبي صالح الراسبي)، وضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢٩٣٣).

(٢) رواه مسلم (١٧٩). وقيل: معنى: «سُبُحات وجهه»: نوره وجلاله.

(٣) كذا في أصل الشرح، والصواب: عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

بيده: خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده))[1].

فتخصيص هذه الثلاثة بالذكر مع مشاركتها لبقية المخلوقات في وقوعها بالقدرة دالٌّ على اختصاصها بأمر زائد.

وأيضًا؛ فلفظ اليدين بالتثنية لم يُعرف استعماله إلا في اليد الحقيقية، ولم يرد قط بمعنى القدرة أو النعمة؛ فإنَّه لا يسوغ أن يقال: خلقه الله بقدرتين أو بنعمتين. على أنَّه لا يجوز إطلاق اليدين بمعنى النعمة أو القدرة أو غيرهما إلا في حق من اتصف باليدين على الحقيقة، ولذلك لا يقال: للريح يد، ولا للماء يد.

وأمَّا احتجاج المعطِّلة بأنَّ اليد قد أفردت في بعض الآيات، وجاءت بلفظ الجمع في بعضها؛ فلا دليل فيه؛ فإنَّ ما يصنع بالاثنين قد يُنسب إلى الواحد؛ تقول: رأيت بعيني، وسمعت بأذني، والمراد: عيناي، وأذناي. وكذلك الجمع يأتي بمعنى المثنى أحيانًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم:٤]، والمراد: قلباكما.

وكيف يتأتَّى حملُ اليد على القدرة أو النعمة؛ مع ما ورد من إثبات

---

(١) رواه الدارقطني في ((الصفات)) (ص٤٥)، والبيهقي في ((الأسماء والصفات)) (ص٤٠٣)، وابن أبي الدنيا في ((صفة الجنَّة)) (٤١)، وأبو الشيخ في ((العظمة)) (١٥٥٥/٥)؛ من حديث الحارث بن نوفل مرسلاً. وثبت موقوفًا على ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: ((خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش، والقلم، وآدم، وجنة عدن. ثمَّ قال لسائر الخلق: كن: فكان)). جوَّد إسناده الذهبي في ((العلو))، وقال الألباني في ((مختصر العلو)) (ص١٠٥): ((سنده صحيح على شرط مسلم)).

الكفِّ والأصابع واليمين والشمال والقبض والبسط وغير ذلك مما لا يكون إلا لليد الحقيقيَّة[(١)]؟!

وفي الآية الثانية يحكي الله سبحانه مقالة اليهود قبَّحهم الله في ربهم، ووصفهم إياه – حاشاه – بأنَّ يده مغلولة؛ أي: ممسكة عن الإنفاق.

ثم أثبت لنفسه سبحانه عكس ما قالوا، وهو أنَّ يديه مبسوطتان بالعطاء؛ ينفق كيف يشاء؛ كما جاء في الحديث: ((إنَّ يمين الله ملأى سحَّاء الليلَ والنهارَ؛ لا تَغيضُها نَفَقةٌ))[(٢)].

---

(١) (أقول إثبات الكف والأصابع واليمين والقبض والبسط كل ذلك وارد، وأما الشمال فقد قال الحافظ البيهقي: وقد ورد ذكر الشمال لله تعالى من طريقين في أحدهما جعفر بن الزبير وفي الآخر يزيد الرقاشي وهما متروكان، قال: وكيف يصح ذلك عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم وقد صح عنه أنه سمى كلتا يديه يميناً وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له أو على عادة العرب من ذكر الشمال في مقابلة اليمين، وقال الخطابي: ليس فيما يضاف إلى الله من صفة اليدين شمال. وقال محمد بن خزيمة في كتابه ((السُّنَّة)) مذهبنا مذهب أهل الآثار ومتبعي السنن إلى أن قال: وكلتا يديه يمين لا شمال فيهما أ هـ. ملخصاً من شرح السفاريني (ص ٢٣٤ ج ١) الطبعة الأخيرة. قلت: وقد ورد ذكر الشمال في صحيح مسلم من حديث ابن عمر مرفوعاً وفي إسناده عمر بن حمزة قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال النسائي: ضعيف، وذكره ابن حبان في الثقات). (ابن عثيمين)

قلت: انظر المسألة بشيء من التفصيل في كتاب ((صفات الله الواردة في الكتاب والسنة)) (ص٤١٩) الطبعة الرابعة.

(٢) رواه البخاري (٤٦٨٤)، و (٧٤١١)، واللفظ له، ومسلم (٩٩٣): ((يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة؛ سحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق مذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يمينه)) قال النووي: ((السحُّ: الصبُّ، الدائم)).

ترى لو لم يكن لله يدان على الحقيقة؛ هل كان يحسن هذا التعبير ببسط اليدين؟!

ألا شاهَتْ وُجوهُ المتأوِّلين!!

[إثبات صفة العين]

(وَقوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾ [الطور:٤٨]، ﴿وَحَمَلۡنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلۡوَٰحٖ وَدُسُرٖ ١٣ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا جَزَآءٗ لِّمَن كَانَ كُفِرَ ١٤﴾ [القمر:١٣-١٤]، ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ٣٩﴾ [طه:٣٩]).

قوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾... إلخ؛ في هذه الآيات الثلاث يثبت الله سبحانه لنفسه عينًا يرى بها جميع المرئيات، وهي صفة حقيقية لله عزَّ وجلَّ على ما يليق به، فلا يقتضي إثباتها كونها جارحة مركَّبة من شحم وعصب وغيرهما[1].

وتفسير المعطِّلة لها بالرؤية أو بالحفظ والرعاية نفيٌ وتعطيلٌ.

وأمَّا إفرادها في بعض النصوص وجمعها في البعض الآخر؛ فلا حجة لهم

---

(١) (اعلم أن المؤلف رحمه الله نفى أن يكون مقتضى إثباتها جارحة مقيدة بكونها مركبة، أي فالنفي متسلط على جارحة مركبة من شحم وعصب إلخ، أما الجارحة المطلقة فهذه لا ينبغي إثباتها لله ولا نفيها إذ قد يراد بالجارحة ما يترتب عليها مقتضاها وأثرها المختص بها مثل إدراك المرئي بالعين وحصول القبض والبسط باليد ونحو ذلك فيتوصل بنفي الجارحة إلى نفي حقيقة الصفة، والحاصل أن إطلاق القول في الجارحة نفياً وإثباتاً لا يصح بل الواجب التفصيل، فإن أريد بالجارحة ما تركب من أجزاء وافتقر بعضها إلى بعض في التركيب فهذا مستحيل يجب نفيه في حق الله تعالى، وإن أريد بالجارحة حقيقة الصفة كالعين المدركة للمرئيات واليد القابضة المبسوطة ونحو ذلك فهذا حق يجب إثباته في حق الله تعالى) (ابن عثيمين).

فيه على نفيها؛ فإنَّ لغة العرب تتسع لذلك، فقد يعبَّر فيها عن الاثنين بلفظ الجمع، ويقوم فيها الواحد مقام الاثنين كما قدَّمنا في اليدين.

على أنَّه لا يمكن استعمال لفظ العين في شيء من هذه المعاني التي ذكروها إلا بالنسبة لمن له عين حقيقية.

فهل يريد هؤلاء المعطِّلة أن يقولوا: إنَّ الله يتمدَّح بما ليس فيه، فيثبت لنفسه عينًا وهو عاطلٌ عنها؟! وهل يريدون أن يقولوا: إنَّ رؤيته للأشياء لا تقع بصفة خاصة بها؛ بل هو يراها بذاته كلها - كما تقول المعتزلة: إنَّه قادر بذاته، مريد بذاته... إلخ؟!

وفي الآية الأولى يأمر الله نبيَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصبر لحكمه، والاحتمال لما يلقاه من أذى قومه، ويعلِّل ذلك الأمر بأنَّه بمرأى منه، وفي كلاءته وحفظه.

وفي الآية الثانية يخبر الله عزَّ وجلَّ عن نبيِّه نوحٍ عليه السلام أنَّه لما كذَّبه قومه، وحقَّت عليهم كلمة العذاب، وأخذهم الله بالطوفان؛ حمله هو ومَن معه من المؤمنين على سفينة ذات ألواحٍ عظيمة من الخشب ودُسُرٍ؛ أي: مسامير، جمع دِسَار، تُشَدُّ بها الألواح، وأنَّها كانت تجري بعين الله وحراسته.

وفي الآية الثالثة خطابٌ من الله لنبيِّه موسى عليه السلام بأنَّه ألقى عليه محبَّةً منه؛ يعني: أحبه هو سبحانه وحبَّبه إلى خلقه، وأنَّه صنعه على عينه، وربَّاه تربية استعد بها للقيام بما حمله من رسالة إلى فرعون وقومه.

(وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ

يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾ ﴾ [المجادلة: ١]، وَقَوْلُهُ: ﴿ لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَقَوْلُهُ: ﴿ أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾ ﴾ [طه: ٤٦]، ﴿ أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ [العلق: ١٤]، ﴿ ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴿٢٢٠﴾ ﴾ [الشعراء: ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠]، ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾ [التوبة: ١٠٥]).

قوله: ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ ... ﴾ إلخ؛ هذه الآيات ساقها المؤلف لإثبات صفات السمع والبصر والرؤية.

[إثبات صفة السمع، والبصر، والرؤية]

أمَّا السمع؛ فقد عبَّرت عنه الآيات بكل صيغ الاشتقاق، وهي: سَمِعَ، ويَسْمَعُ، وسميعٌ، ونَسْمَعُ، وَأَسمَعُ، فهو صفة حقيقية لله، يدرك بها الأصوات؛ كما قدمنا.

وأمَّا البصر؛ فهو الصفة التي يدرك بها الأشخاص والألوان، والرؤية لازمة له، وقد جاء في حديث أبي موسى: ((يا أيها الناس ! ارْبَعُوا على أنفسكم؛ إنَّكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، ولكن تدعون سميعًا بصيرًا، إنَّ الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته))[(١)].

وكلٌّ من السمع والبصر صفة كمال، وقد عاب الله على المشركين

(١) رواه بألفاظ متقاربة: البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤).

عبادتهم ما لا يسمع ولا يبصر.

وقد نزلت الأولى في شأن خولة بنت ثعلبة حين ظاهر منها زوجها، فجاءت تشكو إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتحاوِرُهُ، وهو يقول لها: ((ما أراك إلا قد حرمت عليه))[(١)].

أخرج البخاري في ((صحيحه)) عن عروة عن عائشة رضي الله عنها؛ قالت: ((الحمد لله الذي وسعَ سمعُهُ الأصواتَ؛ لقد جاءت المجادلة تشكو إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأنا في ناحيةٍ من البيتِ ما أسمع ما تقول، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ...﴾ الآيات))[(٢)].

وأمَّا الآية الثانية؛ فقد نزلت في فنحاص اليهودي الخبيث، حين قال لأبي بكر رضي الله عنه لما دعاه إلى الإسلام: والله يا أبا بكر ما بنا إلى الله من حاجة من فقر، وإنَّه إلينا لفقير، ولو كان غنيًّا ما استَقْرَضَنا[(٣)]!

---

(١) روي مرسلاً، وانظر الذي بعده.

(٢) رواه البخاري (٩/١١٧) تعليقًا بصيغة الجزم، ووصله النسائي (٣٤٦٠)، ووصله من طريقه الحافظ في ((التعليق)) (٥/٣٣٩) وصحَّحه، وأحمد في ((المسند)) (٦/٤٦)، وابن ماجه، والحاكم في ((المستدرك))، وفيه: ((قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لخولة: ما أراك إلا قد حرمت عليه)).

وانظر: ((صحيح سنن النسائي)) (٣٢٣٧).

(٣) (إسناده ضعيف). رواه ابن جرير بسنده في ((التفسير)) (٨٣٠٠، ٨٣٠١)، وفيه محمد بن أبي محمد الأنصاري مولى زيد بن ثابت، ذكره البخاري في ((التاريخ الكبير)) ولم يذكر فيه =

وأمَّا الآية الثالثة؛ فـ(أم) بمعنى (بل)، والهمزة للاستفهام، فهي (أم) المنقطعة، والاستفهام انكاريٌّ يتضمَّن معنى التوبيخ، والمعنى: بل أيظنُّ هؤلاء في تخفِّيهم واستتارهم أنا لا نسمع سرهم ونجواهم؛ بلى نسمع ذلك، وحفظتنا لديهم يكتبون ما يقولون وما يفعلون.

وأمَّا الآية الرابعة؛ فهي خطابٌ من الله عزَّ وجلَّ لموسى وهارون عليهما الصلاة والسلام حين شكوا إلى الله خوفهما من بطش فرعون بهما، فقال لهما: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾.

وأمَّا الآية الخامسة؛ فقد نزلت في شأن أبي جهل لعنه الله حين نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الصلاة عند البيت، فنزل قوله تعالى: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يَنۡهَىٰ ٩ عَبۡدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ١٠ أَرَءَيۡتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلۡهُدَىٰٓ ١١ أَوۡ أَمَرَ بِٱلتَّقۡوَىٰٓ ١٢ أَرَءَيۡتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ١٣ أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ١٤﴾ [العلق: ٩-١٤] إلخ السورة[1].

[إثبات صفتي: المكر، والكيد]

(وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ ١٣﴾ [الرعد: ١٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ٥٤﴾ [آل عمران: ٥٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ٥٠﴾ [النمل: ٥٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ١٥ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا ١٦﴾ [الطارق: ١٥]).

= جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في ((الثقات))، وقال عنه الذهبي في ((الميزان)) (لا يعرف)، وقال الحافظ: مجهول.

(١) رواه مسلم (٢٧٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.